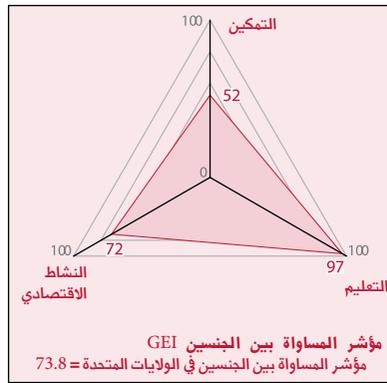
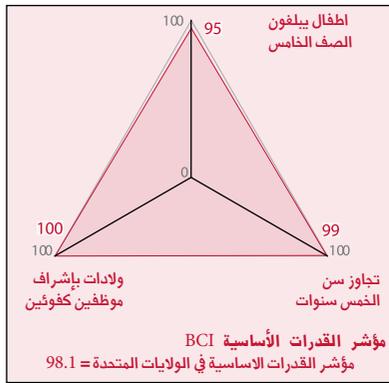


■ الولايات المتحدة

الفرصة في الأزمة؟ الطيران عبر العاصفة المثالية

لا شك أن البطالة تبرز واقع نظام لا يقر أو يكفل الحقوق الاجتماعية أو الاقتصادية الأساسية. فمنذ كانون الأول/ديسمبر 2007، ارتفع عدد المتعطلين عن العمل إلى 13 مليوناً و100 ألف، بزيادة قدرها 5 ملايين و600 ألف عن النسبة عند بداية الركود. وتتقدم حركات حقوق الإنسان، والأعمال الخضراء، والرعاية الصحية والسكن، بمقترحات ومطالب من أجل تغيير واقعي وهيكل. والولايات المتحدة لا تمتلك رفاهية تبديد مثل هذه الفرصة لإجراء تغيير حقيقي.



مشروع الروابط العالمية المحلية
Local Links Project Global
تانيا دوكنيز
Tanya Dawkins
معهد السياسات الزراعية والتجارية
Institute for Agriculture and
Trade Policy
ألكسندر سبيلدوك
Alexandra Spieldoch

مركز الاهتمام
Center of Concern
الدو كالياري
Aldo Caliari

دعم التحرك الولايات المتحدة
Action Aid USA

كارين هانسن كون
Kun. Karen Hansen

سجلات الجوع
Hunger Notes

لين فاندرسيلي
Lane Vanderslice

مثل هذا الوضع يوفر فرصة نادرة لوضع ميثاق عهد جديد من القيادة والشراكة من أجل التغيير الحقيقي، والتنمية والاستدامة، وحقوق الإنسان في الداخل وعلى مستوى العالم.

مطلوب: الحق في مكان نسميه بيننا

كان انفجار فقاعة السكن في الولايات المتحدة، ذا تأثير عظيم على سوق المال ذخيرة الثروة للأفراد في البلد. وقد أطاح انحدار القيمة العقارية، أو لنقل انخفاضها بصورة دالة، تكافؤ عدد كبير من ملاك المنازل الأفراد مع أصحاب العقارات من ذوي المؤسسات. على سبيل المثال، إن الأسرة التي اشترت منزلاً بمبلغ 189.000 دولار في 2006 رأت قيمته تنحدر بنسبة 26% أي 139.000 دولار في 2008. وهذا الانحدار في أسعار المنازل، يعني أن كثيراً من هؤلاء المحظوظين بما يكفي لامتلاك منزل،

لقد خلق الولاة الأعمى للسوق "الحر" بصفته الحكم الأفضل للأمور الاجتماعية والبيئية والثقافية، "العاصفة المثالية" (1) للمؤسسات المالية الفاشلة، والبنية الأساسية الديمقراطية الضعيفة، وشبكة الأمان التي لا تتناسب على الإطلاق مع هذه المعاناة الإنسانية، وإزاحة السكان عن منازلهم. فما زالت تتكشف لنا تأثيرات فقدان المنازل، والمجتمعات غير المستقرة، والمهشاشة الاقتصادية الناتجة من منظومات مالية سيئة التنظيم، مفتقدة الأمانة. حيث تم إخلاء ملايين من الأميركيين بسبب أزمة السكن والبطالة، وهم منضمون حالياً إلى أقرانهم غير المرئيين، سواء داخل الوطن أو خارجه، ممن يعيشون في مواجهة هذه العاصفة منذ عقود مضت وحتى الآن. إن

(1) تشير عبارة "العاصفة المثالية" إلى وضع حرج أو كارثي سببته عوامل قوية اجتمع حدوثها في وقت واحد. انظر:

www.merriam-webster.com/
dictionary/perfect+storm

لقد أعادت الأزمة الاقتصادية تحديد وتمييز ملتقى الأزمات المترابطة ببعضها البعض السكن، الغذاء، المناخ، انعدام المساواة والمسائلة والتي طبخت على مرأى ومسمع الولايات المتحدة، والعالم بأسره. فمع امتلاك الأميركيين المقدرة على التعايش مع الطبيعة العميقة والمنظمة والعالمية للأزمة، يتطلع العالم إلى الولايات المتحدة من أجل القيام بتحرك سريع ومحدد؛ لوقف الأزمة التي ساهمت هي في خلقها.

انعكاس ومحصلة حصول المرء على وظيفة، وكون المرء متعطلاً عن العمل، لهو أمر له تبعات جمة على قدرته وقدرة أسرته على الحصول على الضروريات الأساسية. وتعد الولايات المتحدة ثاني أقل دولة من بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من ناحية المنافع للمتطلين عن العمل؛ فثلثا هذه البلدان تقريباً تقدم للمتطلين ضعف أو أكثر من ضعف منافعهم بالإضافة إلى المساعدة الاجتماعية، مقارنة بحجم ما تقدمه لهم الولايات المتحدة⁽⁹⁾.

المطلوب: الحق في الأمن الغذائي

لقد عانى الأميركيون أيضاً من أزمة الغذاء. فقد مرت بنوك الطعام، على سبيل المثال، بصعوبات كبيرة في تلبية الحاجات المطروحة، حيث أصبح المتبرعون أقل عدداً، كما قل أيضاً حجم الاحتياط المتوافر من الطعام⁽¹⁰⁾. ففي غرب وسط أميركا وجنوبها اجتمعت أزمة الغذاء مع الفيضان والأعاصير، ما أسفر عن انخفاض في المحاصيل الواردة، وهو ما أثر بدوره على توزيع الأغذية⁽¹¹⁾.

وتشير إحصاءات وزارة الزراعة الأميركية إلى أن 36 مليون نسمة على الأقل، بينهم أكثر من 4 ملايين طفل، يعيشون في ظل أسر تفتقد الأمن الغذائي⁽¹²⁾. وتخرنا منظمة Foodlinks America بأن "المزيد من منخفضي الدخل الأميركيين، يحصلون على منافع غذائية وفق برنامج مساعدة التغذية التكميلية (SNAP) في كانون الثاني/يناير 2009، بما يفوق عدد من كانوا يحصلون عليها في أي وقت مضى خلال تاريخ البرنامج

المطلوب: الحق في عمل لائق

منذ كانون الثاني/ديسمبر 2007، ارتفعت النسبة المقدرة للبطالة في الولايات المتحدة الأميركية إلى 13 مليوناً و100 ألف متعطّل عن العمل، بزيادة قدرها 5 ملايين و600 ألف، عما كانت عليه في بداية الركود⁽⁶⁾. فضلاً عن ذلك، فإن هذه الأرقام أقل من معدلها الطبيعي، حيث إن معدل البطالة الرسمية لا يشمل سوى من يسعون إلى البحث عن العمل بحماسة في الأسابيع الأربعة الأخيرة من فترة المسح أو الإحصاء. ومن ثم، فإن هذا التحديد يستبعد العمال المحيطين⁽⁷⁾، ولا يعكس ضمنه أيضاً من يعملون في ظروف عمل سيئة غير لائقة، ولا غير القادرين على تحقيق دخل كافٍ لتلبية حاجاتهم الأساسية.

وقد تفاوتت مؤشرات منحنيات العمل المنحدرة بالنسبة للأقليات. ففي آذار/مارس 2009، كانت البطالة بين السود، والهسبانك، والبيض قد ازدادت بنسبة 4.4%، و5.2%، و3.5% على التوالي. ما يعكس تيارات متواصلة من انعدام التكافؤ، وخصوصاً في مجالات التعليم، والعمل، وإسبغ العدالة. حيث إنه في 30 حزيران/يونيه انعكست هذه الزيادات في معدلات البطالة الوطنية التي بلغت 14.7%، و12.2%، و7.8% على التوالي⁽⁸⁾.

ولا شك أن أزمة البطالة قد تقلل من تقدير الواقع الفعلي لنظام لا يقر بالحقوق الاجتماعية أو الاقتصادية الأساسية ولا يكفلها. لأن الحصول على التعليم، والغذاء، والرعاية الصحية، والسكن.. كلها تعد عموماً

قد فقدوا كل أو معظم قيمة الملكية، أو قد وقعوا في فخ الرهون العقارية التي تتجاوز الآن قيمة منزلهم. وقد كانت قيمة الرهن الخاصة بالبنوك وغيرها من المؤسسات القابضة للرهن والضمانات ذات الصلة، قد شهدت أيضاً انخفاضاً شديداً، أو ألغيت تماماً. وقد كان هذا السيناريو قد ساقه جيل من السياسات الحكومية التي قوّضت البنية الأساسية للاقتصاد والأسواق المالية بصورة شديدة.

لقد كثفت هذه الديناميات من حدة أزمة وطنية تتعلق بسكن المشرّدين ومحدودي الدخل، كانت حادة بالفعل. فقد تزايد عدد الملتشرين سكانياً زيادة كبيرة؛ بسبب الارتفاع في foreclosures التي تفاقمت بفعل فقدان الوظائف، والزيادة في أسعار الغذاء، وغيرها من التكاليف التي قوّضت قدرة الناس على تحمل الإعباء المالية للسكن. وقد كشف مسح أجري في 12 ولاية خلال تشرين الأول/أكتوبر 2008 عن تزايد عدد الأسر التي تعول أطفالاً وأصبحت من دون مأوى⁽²⁾. ففي الفترة من حزيران/يونيه 2007 إلى الشهر نفسه من العام 2008، تضاعفت أعداد طلبات الحصول على مأوى⁽³⁾. وفي آذار/مارس 2009، وردت تقارير عن أن واحدة من بين كل تسع شركات رهن عقاري أميركية، تخلفت عن تسديد قرض السكن في مرحلة من مراحل foreclosures في نهاية 2008، حيث كان فقدان الوظائف يفاقم من حدة أزمة السكن⁽⁴⁾. إن أكثر من مليونين و300 ألف منزل تمت مصادرتها خلال عام 2008، بزيادة قدرها 81% عما صودر في 2007 وأكثر من 225% عما صودر في 2006⁽⁵⁾.

(9) OECD. Society at a Glance, 2006. Out of work benefits.

(10) D. Quizon, "Donations down, demand up at food distributors". The State Press, 16 September 2008. Available from: <www.statepress.com/node/935>.

(11) E. Holt Gimenez, "The World Food Crisis: What's Behind It and What We Can Do About It". Policy Brief. Food First, 16 October 2008.

(12) M. Nord, M. Andrews and S. Carlson, "Household Food Security in the United States, 2007". Economic Research Report, ERR-66, November 2008.

(6) H. Shierholz and K. Edwards. "Jobs report offers no sign of light at end of tunnel". 3 April 2009. Available from: <www.epi.org/publications/entry/jobspicture20090403/>.

(7) العمال المحبطون هم الذين، برغم استعدادهم وقدرتهم على الانخراط في وظيفة، إلا أنهم لا يسعون إلى العمل لاعتقادهم بعدم وجود وظائف مناسبة. انظر:

<stats.oecd.org/glossary/detail.asp?ID=645>.

(8) Austin, Algernon. "Unequal unemployment: Racial disparities in unemployment vary widely by state". Economic Policy Institute, 21 July 2009. Available from:

<www.epi.org/publications/entry/ib257/>.

(2) "Homeless numbers alarming", USA Today, 22 October 2008.

(3) Ibid.

(4) S. Scholtes, "US home loan arrears affect one in nine". 6 March 2009. Available from: <www.ft.com/cms/s/009-61598348/e011-de-add8-0000779fd2ac.html>.

(5) S. McNulty, "Foreclosure fears spread to middle class". Financial Times, 29 January 2009.

كله. فقد اعتمد أكثر من 32 مليوناً و200 ألف نسمة على البرنامج في ذلك الشهر. وهو ما تجاوز من سجلوا الشهر السابق عليه، والذين بلغ عددهم 31 مليوناً و800 ألف نسمة. وقد ارتفعت الزيادة في عدد الحالات المستفيدة من برنامج مساعدة التغذية التكميلية خلال مدة معينة، بفعل دخول 11 ولاية إلى البرنامج، ازدادت فيها المشاركة بما يتجاوز الـ20% في الفترة من كانون الثاني/يناير 2008 إلى يناير 2009. وهذه الولايات، هي: أوتاها، وفلوريدا، ونيفادا، وأريزونا، وويسكونسن، وجورجيا، وفيرمونت، وميريلاند، وتكساس، وماساتشوستس⁽¹³⁾.

أثناء أزمة الغذاء هذه، انتفعت الأعمال التجارية الزراعية من القبضة الحديدية التي مارسها المؤسسات التجارية الكبرى على كل من عمليتي الإنتاج والتوزيع، حتى لدى صغار الفلاحين الذين يكافحون مع زيادة تكاليف الإنتاج وجنيهم أرباحاً متدنية⁽¹⁴⁾.

الاستجابة للعالم مسألة تفاصيل

على المستوى الدولي، أفصحت إدارة أوباما على وجه السرعة، عن قيادة واضحة منذ الانتخابات الرئاسية. ففي بداية نيسان/إبريل 2009، أعلنت وزارة الخارجية أنها ستسعى للحصول على مقعد في مجلس حقوق الإنسان، يقول إن "حقوق الإنسان تمثل عنصراً أساسياً للسياسة الخارجية الأميركية"⁽¹⁵⁾. وقد أوليت الإدارة أيضاً على مستوى الوزارة إلى السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة.

وقد شارك أوباما في أعمال مجموعة العشرين، وتعهد بضخ أموال جديدة لمواجهة الانهيار الاقتصادي. ولكن مبلغ 100 بليون دولار

(13) نشرة، Foodlinks America Newsletter، 10 April 2009، وبرنامج مساعدة التغذية التكميلية 'SNAP' هو الاسم الجديد لبرنامج الطوابق الغذائية الأمريكي الذي يساعد الأسر منخفضة الدخل والناس على شراء طعام صحي يمكن تحمل تكلفته.

(14) US Working Group on the Food Crisis. "Background on the Global Food Crisis". 2008.

(15) US Department of State, "US to Run for Election to the UN Human Rights Council", press release, 31 March 2009.

في التمويل الجديد لصندوق النقد الدولي، قبول بنقد عميق في أوساط منظمات المجتمع المدني. حيث تساءلت عما إذا كان صندوق النقد الدولي مجهزاً لتنفيذ دفعات اقتصادية تشييطية حقيقية، بدلاً من برامج التقليدية في التقشف المؤذي.

تعهدت الإدارة أيضاً بمضاعفة المساعدة الأميركية الموجهة للتنمية الزراعية طويلة المدى، لتزيد عن بليون دولار في العام 2009، ثم وسعت من عرضها هذا ليلبغ 3 بلايين و500 ألف دولار من المعونة ستوجه للامن الغذائي على مدى ثلاث سنوات. وعلى الرغم من الحاجة الشديدة لهذا المال، إلا أن مسألة كيفية إنفاقه تمثل قضية كبيرة. وفي هذا الصدد تتباين الآراء تبايناً ملحوظاً. على سبيل المثال، واصل الكونغرس والإدارة تعزيز الطول التكنولوجية، بما فيها الاستثمارات في التكنولوجيا الحيوية، والكائنات الحية المعدلة وراثياً، بينما يدفع هنا نشطاء الحق في الغذاء الأمريكيون في سبيل مقاربات تضع الأولوية لنظم غذائية محلية، وممارسات زراعية رقيقة بالمناخ.

وفي ما يتعلق بالمناخ، فقد انخرطت الإدارة الأميركية في العملية المفوضية إلى محادثات كانون الأول/ديسمبر، من أجل معاهدة مناخية عالمية جديدة. ولكن الغموض مازال يحيط بموقفها حتى الآن. على سبيل المثال، يفترض بالولايات المتحدة أن تصدق على "معاهدة كيوتو"، وتعلن التزاماتها العالمية تجاه مسألة الانبعاثات التي باتت في حاجة ماسة إلى تحرك عاجل.

نقاط وخطوات مضيئة في الاتجاه الصحيح

سعت إدارة باراك أوباما للاستجابة إلى الأزمة بتمويل إضافي، وبمبادرات سياسية تركز على تحقيق الاستقرار للأسواق المالية، وخلق فرص عمل محلية (تشمل الأعمال الخضراء)، وتوسيع الفوائد لتعم المتعطلين حديثاً عن العمل، وبمبادرات موجهة إلى ملاك الوحدات السكنية ممن خسروا مؤخراً، أو من يعانون مخاطر فقدان منازلهم.

ويواجه المسؤولون المنتخبون ضغوطاً متزايدة للاستجابة لوعي الجماهير المتزايد، حول أن الأسواق يجب أن تخدم أيضاً أهدافاً

اجتماعية واقتصادية وبيئية أوسع. كما أن الاستجابات السياسية المقترحة، مثل تخفيضات معدل الفائدة الإيجابية، وإعادة هيكلة قوانين الإفلاس، وتدابير كبح المضاربات المالية على الصعيدين المحلي والدولي من بين مقترحات أخرى تتم أيضاً من خلال عملية تشريعية.

وقد وضعت الإدارة قيوداً جديدة، من أجل إغلاق الباب الدوار بين الأعمال والحكومة، والذي أسهم بشدة في سوء توجيه السياسات في قطاعات رئيسية مثل السكن، والمال، والتجارة، والصحة، والزراعة. كما أشارت الإدارة إلى دعم الإنتاج الحيوي، وتدابير التنافس القوي، بتنظيم نشاط الشركات، والإشراف الأقوى على الأمن الغذائي. كما قطعت على نفسها تعهدات بتقديم تمويل أضخم لدعم الطاقة المتجددة، ومعايير الوقود النظيف. وقد اشتملت فاتورة الزراعة الأميركية لعام 2008 على 100 مليون دولار إضافية لدعم النظم الغذائية المحلية، وزيادة إمكانية الحصول على غذاء صحي، ودعم الأسر العضوية والمبتدئة والأقلية. وعلى الرغم من أن هذه الخطوات غير كافية لتلبية المطالب، إلا أنها تعد خطوات مهمة ومشجعة.

التطلع إلى الأمام

يعد تدخل الحكومة عنصراً مهماً للغاية، في تأمين الشفاء الاقتصادي، والتوجه الجديد في تنمية الاقتصاد المحلي. إلا أن ضمان إشراف المواطنين والمساءلة يظلان هما الحلقة المفقودة. على سبيل المثال، إن مبادرات من عينة <www.recovery.gov> تبين الاستخدام المبتكر، وغير المسبوق لإدارة التكنولوجيا لإعلام الجماهير أولاً بأول. ومع ذلك، فإن المعلومات لا تمثل بديلاً عن نوع المشاركة والمساءلة اللتين يجب أن تكونا موجودتين في قلب التغيير الحقيقي وجهود الشفاء الاقتصادي على المستوى الوطني.

وتتقدم حالياً حركات حقوق الإنسان، والوظائف الخضراء، والرعاية الصحية، والسكن بمقترحات مبتكرة. وتخطو في طريقها نحو تحقيق مطالبها من أجل تغيير هيكل حقيقي. على سبيل المثال، إن الحركة التي تلزم الولايات المتحدة بمسؤوليتها عن

المعايير الدولية لحقوق الإنسان، من خلال التنظيم، وتعليم طبيعة الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، المرتبطة ببعضها البعض، هي حركة تتعمق الآن في المجتمع⁽¹⁶⁾. وقد بين استطلاع عام للآراء على مستوى العالم في 2008 أن الغالبية العظمى من الأميركيين، يحدون معظم حقوق الإنسان ومبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بما فيها المساواة، وحقوق المرأة، والعدالة بين الجنسين، والحق في الغذاء، والتعليم، والصحة، وأنهم يعتقدون بشدة في أن حكومتهم تتحمل مسؤولية ضمان هذه الحقوق⁽¹⁷⁾. وتظل ترجمة اتجاهات التغيير إلى إرادة عامة ومستدامة وسياسات جديدة تحدياً مركزياً. ومن هنا تتبع الحاجة الملحة إلى التحرك وإيجاد حلول جريئة. ولا يمكن للولايات المتحدة أن تتحمل تبعات تبديد مثل هذه الفرصة.

(16) على الرغم من التوقيع على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز العنصري، إلا أن الولايات المتحدة لم تصادق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

(17) الاحتفال الستين: يبين الاستطلاع تأييداً واسعاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان". أجندة الفرصة. Agenda. متوافر عبر هذه الوصلة:

<opportunityagenda.org/60th_anniversary_poll_day_great_degree_consensus_among_americans_principles_enunciated_universal_dec>.